

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر

@ 356 @ شيء منه إن شاء القاضي لأن أحوال الناس شتى فمنهم من يمتنع عن اليمين

بالتغليظ ويتجاسر عند عدمه فتغلظ عليه لعله يمتنع بذلك والاختيار في صفة التغليظ إلى القاضي يزيد فيه ما شاء وينقص ما شاء إلا أنه يحتاط ويحترز من التكرار أي يحترز عن عطف بعض الأسماء على البعض وإلا لتعدد اليمين ولو أمره بالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضي عليه بالنكول لأن المستحق يمين واحدة وقد أتى بها ولو لم تغلظ جاز وقيل لا تغلظ على المعروف بالصلاح وقيل تغلظ في الخطير من المال دون الحقير لا تغلظ بزمان على المسلم بأن يستحلف في أول الجمعة أو آخرها أو ليلة القدر لأن فيه تأخير المدعي أو مكان بأن يستحلف في مسجد الجامع عند المنبر لأن المراد هو اليمين بـ تعالي والزيادة عليها زائدة على النص .

وفي الحاوي القدسي ولا يستحب تغليظ اليمين بهما انتهى وظاهره أنه مباح لأنه نفي الاستحباب وهو لا يستلزم نفي الإباحة بخلاف العكس لكن قال الزيلعي فلا يشرع تدبير وعند الأئمة الثلاثة يجوز أن تغلظ بهما أيضا إن كانت اليمين في قسامة ولعان ومال عظيم ويحلف اليهودي بـ الذي أنزل التوراة على موسى عليه الصلاة والسلام و يحلف النصراني بـ الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه الصلاة والسلام فتؤكد اليمين بذكر المنزل على نبيهما و يحلف المجوسي بـ الذي خلق النار لأنهم يعظمون النار تعظيم العبادة فتؤكد بما يعتقدونه معظما ليفيد فائدة اليمين وقيل إن المجوسي حلف بـ لا غير كما لا يستحلف بـ الذي خلق الشمس لأن ذكر النار مع ا تعالي يشعر تعظيمها وما ينبغي أن يعظم بخلاف الكتابين لأن كتب ا تعالي معظمة وعن الإمام أنه لا يستحلف أحد إلا بـ خالصا .

و يحلف الوثني بـ فحسب إذ يقر بـ تعالي أنه خالقه لأن الكفرة بأسرهم يعتقدون ا تعالي أنه خالق العالم قال ا تعالي ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن ا هكذا قالوا .